

إدارة التنوع في البحرين: تعثر الانتقال من المشيخة للمواطنة الدستورية

عباس المرشد *

منذ أكثر من عقدين شكلت المواطنة الدستورية كمفهوم حديث ركيزة الحراك السياسي في البحرين، حيث طرحت كحل لمجموعة الأزمات المزمنة التي تعاني منها عملية بناء الدولة المتعثرة. كما اعتبرت المواطنة الدستورية خريطة سياسية واجتماعية لتقديم الحلول الأفضل في مسألة إدارة التنوع الإثني والطائفي الذي تتشكل عليه البنى الاجتماعية والسياسية في البحرين.

ونتيجة للبناء المتعثر للدولة ومجالها العمومي، تشكل مفهوم ملائم لتوصيف الحالة القائمة في البحرين هو مفهوم المواطنة المأزومة. تتجلى معالم المواطنة المأزومة في وجود أطر دستورية وقانونية حديثة وعصرية ومتكيفة في جزء كبير منها مع المواطنة الدستورية كما في تركيز النصوص الدستورية على المواطنة والحقوق والواجبات وفي بناء مؤسسات شبه عمومية (انتخاب نصف أعضاء السلطة التشريعية)، إلا أن ذلك يتراجع أمام غياب المجال العمومي الذي هو أساس المواطنة وأمام الواقع المخالف للنصوص الدستورية وإفساح المجال أمام تشكيل ذاكرة تاريخية مختزلة غير قادرة على تمثيل جميع مكونات المجتمع البحريني. ومن جهة أكثر أهمية، يلاحظ قصور النصوص الدستورية والقانونية عن بلوغ المراحل الحديثة لمفهوم المواطنة وبقائها في المرحلة الأولية للمواطنة، وهو ما يفسر تأزم المواطنة المطروحة رسمياً أمام التطور الحدائي للمواطنة.

ما تحاول أن تصل إليه هذه الورقة هو أن المواطنة الدستورية لا تزال المعبر الأمثل لبناء الدولة ذات الانقسام الاجتماعي المتفاوت وأن هناك ضرورة لملائمة المواطنة الدستورية والأوضاع المحلية. فالمواطنة الكاملة لا بد لها ان تجد نفسها متحققة في مجالين أساسيين هما المجال الحقوقي السياسي الممثل في صيغة دستورية ديمقراطية تضمن تداول السلطة وسائر الحقوق السياسية، والمجال الاجتماعي الممثل في الولاء للدولة دون سائر الولاعات والهويات الفرعية الأخرى. ما يمكن الذهاب إليه كفرضية أساسية هو أن هناك بناء متدرج للمواطنة الدستورية في البحرين لكنه غير كاف بوتيرته الحالية، وربما يحتاج لبعض الدفع والضغط السياسي والاجتماعي. ومن جهة أخرى، فإن الأنظمة الممانعة للمواطنة الدستورية تشيد لها بناء خاصاً للمواطنة تحاول من خلاله مقارعة المواطنة الدستورية، وقد تلجأ لاستراتيجيات متعددة مستثمرة في ذلك اختلالات الوضع الاجتماعي وانقساماته وخصائص الدولة الريعية. وتبين دراسة الحالة البحرينية أن اعتلال المواطنة يقودها للتأزم وإلى استمرار السلطوية وآلياتها المقننة بما يؤدي لإنتاج مواطنة مأزومة بالشرعية الناقصة وبالتمييز والإدارة الفاحشة للتنوع، مما يعني في النهاية تفاقم حالة الاستقرار وشيوع حالات النقاظف السياسي والاجتماعي وتآكل الهوية الوطنية. كما توضح الحالة البحرينية أن استمرار التوترات السياسية وزيادة حدة الاستقطاب الاجتماعي حول الهوية الوطنية يرجع لغياب المجال العمومي الكفيل بتوفير البيئة الآمنة للتنوعات الاجتماعية والثقافية والسياسية.

أو قانونية غير كاف. فكثيرا ما تكون هذه المنظومة غير مفعلة عمليا، بل حتى إن الوعي الثقافي بالتنوع وآثاره الإيجابية وسعة انتشاره تبقى آثاره مؤجلة ما لم تكن هناك سياسات عملية تطبق محتوى ذلك الوعي وتفعله في شكل مبادرات وسياسات اجتماعية وسياسية تضمنها الدولة وتحميها من الاختلال أو التوظيف السياسي السلطوي.

يوفر مفهوم المجال العمومي إطارا مناسباً وحدائيا لمسألة إدارة التنوع وفق منهجية غير تقليدية تؤكد على التبادل ما بين الفرد أو الجماعة "المتنوع/ المختلف" وبين الدولة باعتبارها فضاء عاما يضمن التشاركية والتواصل الفعال. فالمجال العمومي يشير إلى تلك المساحة من الحياة العامة التي يمكن الوصول فيها إلى موافقة عامة على قيم ومعايير تعمل كآليات لحل المشكلات السياسية والاجتماعية. وبتعبير كين (keane)، فإن هذه المساحات تؤدي للوصول إلى قرارات حول كيف سيعيش أعضاء المجتمع وكيف يعملون بشكل تعاضدي في المستقبل². فالمجال العمومي هو العالم المعاش بتعبير هابرماس، حيث تنعكس التفاعلات اليومية والحياتية بين أفراد المجتمع. إن إدارة التنوع ضمن مقولة المجال العمومي تعني أكثر من تغيير الهياكل الدستورية أو القانونية، إذ تتطلب الاندماج الفعلي للفئات المتنوعة في المجال العمومي للدولة. كما تتطلب تغييرا جوهريا في الأساطير المؤسسة للسلطة السياسية القائمة واعتبار تلك الأساطير حقا مشتركا وقابلا لأن تستغرق فيه التمايزات ومعايير التنوع المتجددة. وبالتالي، فإن معايير الإدارة الفاعلة للتنوع تنصب على الممارسات التي تعمل على ضمان تكافؤ الفرص والمعاملة العادلة والامتنال المتساوي أمام الدولة. لذا يركز منظور الدولة الحديثة على أن إدارة التنوع تستهدف تعظيم قدرة الفئات المختلفة على المساهمة الفاعلة في الهوية الوطنية الجامعة وتقوية المجال العمومي للمجتمع بما يؤدي في النهاية لخلق مجالات تواصل تفاعلية بتعبير هابرماس. فليس

المقاربات المنهجية والمفاهيمية لإدارة التنوع

ظل مفهوم التنوع مفهوما حساسا، وأصبح حقلًا معرفيا تراكميا بفعل التنقل التاريخي لوظائف مفهوم التنوع، من الحقوق المدنية إلى العنصرية إلى الجندرية إلى التمييز الإيجابي...إلخ. وهكذا، فإن معنى التنوع يتقلب جزئيا وفق الظروف السياسية والاجتماعية للدولة وسياقات التفاعل داخل المجتمعات. وظلت مسألة التنوع تعالج بطرق فردية انطلاقا من القاعدة الذهبية المعروفة "عامل الناس بمثل ما تحب أن تعامل" ومن خلال النص الدستوري العمومي "الناس سواسية في الحقوق والواجبات" انطلاقا من منهجية الدمج والاستيعاب التي سادت في التعامل مع التنوعات البشرية. في حين أغفلت هذه المقاربات وظيفية الدولة في حفظ تلك الحقوق ورعايتها من جهة، وتوظيف التنوع في تقوية الفضاء العمومي للدولة - مع ما يمثله ذلك من ابتعاد عن أسطورة الدولة المتجانسة قوميا واجتماعيا وسياسيا- من جهة ثانية. وربما حان الوقت لأن تدرك مسألة التنوع ضمن مسار الممارسات العملية والأطر التفاعلية بجانب إدراكها قانونيا وهيكليا¹.

يحيل مصطلح التنوع إلى وجود وتفاعل مجموعة من الخبرات والرؤى تنشأ عادة عن الاختلافات في الأصول العرقية أو في الثقافة والدين أو النوع البيولوجي والهوية الجنسية وغيرها من خصائص التنوع البشري. ولمعالجة هذا الكم الهائل من التنوعات من منظور الدولة، تطرح عدة أسئلة حول السياسات والممارسات وطرق التفكير التي تنتهجها الدولة أو النظام السياسي في تنظيم التفاعل بين تلك الخبرات بشكل يمنع نشوب صراعات أو مظالم يؤدي إغفالها إلى نشوء صراعات داخل الهوية الوطنية الجامعة أو تؤدي إلى خلخلة المجال العمومي وتقوية المجالات الخاصة بفئات التنوع المختلفة. وبالطبع فإن الاكتفاء بالجانب الهيكلي ممثلا في منظومات دستورية

² خالد كاظم أبودوح مفهوم المجال العام الابعاد النظرية والتطبيقية، مجلة إضافات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 15 صيف 2011 "ص. 141.

¹ David W. Pitts, Modeling the Impact of Diversity Management. Andrew Young School of Policy Studies. Working Paper 06-18 August 2005. This paper can be [downloaded here](#)

ثمة اتجاه سائد في الأدبيات الأخيرة يرى أنّ الدولة في البحرين - ونتيجة حادثة نشأتها وتجربتها- مازالت دون الفعالية الجماعية، ويُطلق عليها أحياناً تعبير "البدو- قراطية المتطورة"، حيث تعتمد على القبيلة بشكل كبير في تسيير شؤونها. ويقوم نظام السلطنة داخل هذا النمط من الأنظمة على مبدأ التضامنيات غير الرسمية corporations كما يسميها خلدون النقيب، ويُقصد بها القوى الاجتماعية المتضامنة والتي لا تُعبر عن نفسها إلا ضمن مؤسسة الحكم، وبواسطة رؤساء معينين، أو شيوخ محددين تعترف بهم الدولة وبمكانياتهم الاجتماعية. وتتفاوت التضامنيات في أهميتها على مستوى الولاء والارتباط. وبعبارة أخرى، فإنّ التماسك السياسي مُهدّد في أية لحظة بالانفجار، ولذلك فإنّ شيوع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي هو نتيجة لعدم التّطابق بين المجتمع والدولة، حيث تشعر بعض القوى أو الأقليات العرقية أو الطائفية بعدم الانسجام داخل حدود الدولة التي تعيش داخلها. هذه التضامنيات تمتلك القدرة على التحول والانتقال من شكل قديم لآخر حديث حسب مصالح السلطة وشبكتها الزبائنية وهو القلق الذي ساور المفكر الراحل هشام شرابي⁶ عندما استعرض الحداثة السياسية العربية وفكك ركائزها ووجد أنها مركب تقليدي بلباس حديث.

(أ) البنية المتوترة لدولة الاستقلال

حصلت البحرين على استقلالها في فترة صعود ما عُرف بدولة الرفاه، وفي ظل اكتمال مشاريع التحرر الوطني في الدولة المستعمرة. ولذلك فإنّ ظروف بناء الدولة على أسس حديثة وقريبة من المواطنة الكاملة كانت متاحة وقوية. إلا أنّ دولة الاستقلال في البحرين لم تستفد من هذه الظروف ولم تبذل جهداً حقيقياً من أجل نسج علاقة مواطنة كاملة. وباستثناء مرحلة زمنية لم تتجاوز ثلاث

المطلوب من الدولة أن تتعامل بإيجابية مع الفئات المتنوعة/ المختلفة فقط وهو الدور السلبي في إدارة التنوع. بل إن المطلوب من الدولة لتحقيق إدارة فاعلة هو أن تعمل على جمع الجهود المبذولة للتوصل إلى رؤية عامة حول قضايا التنوع والمواطنة والهوية والشرعية السياسية يقبل بها أعضاء المجتمع.

أولاً : محددات المجال العمومي في البحرين

إنّ وجود تباين اجتماعي (social differentiation) من الأمور المسلّم بها داخل المجتمعات البشرية كافة، ويعتبر التنوع الإثني والاختلاف اللغوي أو اختلاف الانتماء الديني أو المذهبي حالاً فرعية، ومظهراً من مظاهر عديدة للتباين الاجتماعي. وبحسب سعد الدين ابراهيم، فإنّ هذا التنوع يصبح معقداً ومثيراً للعديد من الإشكاليات عندما يتظافر مع تنوعات أخرى ذات طابع مذهبي أو طبقي أو سياسي³. وفي حالة البحرين، فإنّ التنوع الإثني والمذهبي يتداخل مع تصنيف سياسي واجتماعي، بما يجعله "معقداً" و"مثيراً" للقلق أيضاً. وهذا يعود إلى استخدام الجماعات للتنوع استخداماً سياسياً، يدور في الغالب حول قهر جماعات معينة، وهو ما يدفع الجماعات المقهورة لمقاومة هذا القهر، بما يؤدي في النهاية إلى بروز إشكاليات صراعية في أحيان عديدة، لاسيما في أوقات الاستحقاقات السياسية التي تُعيد ترتيب شبكة المصالح السائدة والمهيمنة في المجتمع. وبالتالي فإن صياغة المجال العمومي للدولة ظل خاضعا للاستقطاب السياسي المنقسم على أرضية طائفية وإثنية⁴، وظل مشوشا بسبب تعثر عملية بناء الدولة الحديثة وبقائها في حيز الأطر التقليدية⁵.

3 سعد الدين ابراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، دار سعاد الصباح، بيروت، 1992 ص 31.

4 Ottaway, M. et al., 2008, 'The New Middle East', Carnegie Endowment for International Peace, Washington DC. Pp 5-7.

http://www.nowlebanon.com/Library/Files/English/Documentation/Studies/new_middle_east.pdf

5 لمزيد من تفاصيل عملية بناء الدولة انظر عبد الهادي خلف، بناء الدولة في البحرين المهمة غير المنجزة، دار الكنوز الادبية،

بيروت، 2003، وانظر أيضا فؤاد اسحاق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، معهد الانماء العربي، بيروت، 1983.

6 هشام شرابي: النظام الابوي وإشكالية التخلف العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، وانظر أيضا " البنية البطريركية بحث في المجتمع العربي المعاصر ، دار الطليعة، بيروت 1987.

السياسية عرضة للنقد الشديد من حيث قدرتها الفعلية على تحقيق اندماج وطني متماسك من جهة وقدرتها على استبدال الولاءات التقليدية بالولاء للدولة واعتماده أساساً لعملية بناء الدولة الحديثة.

ب) الهويات الفرعية والانشطار العمودي

يعتبر الانتماء الطائفي في البحرين من أقوى وأشد المتغيرات تأثيراً على مجمل تفاعلات المجتمع الاجتماعية والسياسية بل وحتى الاقتصادية. فالبحرين، ورغم صغر رقعتها الجغرافية، تعد من أكثر دول المنطقة تنوعاً، حيث تتشكل من فسيفساء مذهبية وثقافية وعرقية واجتماعية. ولعل من الواضح أن التنوع في الحالة البحرينية ظل على الدوام مصدراً للحيوية في المجتمع، ولكنه أدى في بعض الأحيان إلى نشوء تعارضات وتقاطعات سياسية وفكرية سببها الرئيسي تقاطع المصالح. لقد كانت البحرين، الأكثر عرضة في منطقة الخليج للتأثيرات الإقليمية والخارجية. والمتابع لتاريخ البحرين الحديث سيرصد حتماً أن تلك الانعكاسات الخارجية أدت إلى خلق مناخات سياسية صعبة. يمكن أن نرى ذلك في الفترة التي صاحبت وأعقبت انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وردة الفعل المعاكسة من الجهات الأخرى في ضفة الخليج.

يمكن إرجاع قوة وهيمنة العامل الطائفي في تفاعلات المجتمع البحريني لعدة اسباب أبرزها:

- تشكل النظام السياسي على أسس فرز طائفي تضمن هيمنة وتفوق المكون السني على المكون الشيعي، رغم أن التقديرات غير الرسمية للتركيب الطائفي تشير إلى أن الشيعة يشكلون أكثر من 60% تقريبا من المواطنين. فالنظام السياسي يقوم على ضمان

سنوات، هي عمر الحياة الدستورية (1973-1975)، فإن الأوضاع العامة في البحرين اتسمت بالفراغ الدستوري، والاحتقان السياسي والاشتباك الطائفي والارتباك الأمني.

ومنذ منتصف السبعينيات وحتى نهاية التسعينيات من القرن الماضي؛ واجهت البحرين أزمة سياسية حادة كان طرفاها النظام الحاكم وقوى المعارضة. وقد ساهم في تعميق هذه الأزمة صدور العديد من القوانين التي فرغت الدستور من معظم ما احتواه من بنودٍ من شأنها أن تفسح المجال أمام حريّات الرأي والتعبير والتنظيم، فضلاً عن تصاعد مشكلات اقتصادية واجتماعية. إن إخفاق النظام السياسي في البحرين في تحقيق نقلة نوعية في الاتجاه الديمقراطي يرجع في أساسه إلى استراتيجية خاصة كان النظام يلجأ إليها قبل الاستقلال، وهي هيكلة النظام على مفاهيم الطوائف والجماعات، وليس على مفاهيم المواطنة. هذا البناء جعل الدولة مبنية أساساً على ركائز متوترة، لم تستطع الحلول المؤقتة، والمراوغة السياسية من التغلب عليها. ليس هذا وحسب، بل إن تلك البنية أدت إلى قيام نظام الحكم بانقلاباتٍ متكررة على المبادئ الدستورية والممارسات الديمقراطية البدائية، والتي أقدم عليها في فتراتٍ متقطعة.

وفي المحصلة، فإن المشهد السياسي - وبافتقاده إلى المفاهيم والإجراءات الخاصة بتوزيع الديمقراطية - قد أسهم في منع التراكم اللازم لتغيير علاقة المجتمع بالسلطة السياسية وإعادة بنائها وفق مفاهيم ديمقراطية. وهو الأمر الذي حد من قدرة الدولة على تجاوز مشكلاتها السياسية والاجتماعية من جهة، وترسيخ نموذج المشيخة والميراثية Patrimonialism من جهةٍ أخرى. وحتى جهود احياء الهوية الوطنية في البحرين بحسب تعبير (Neil Partrick) ظلت مركزة على سير وتاريخ الشخصيات السنية السياسية القريبة من الاسرة الحاكمة وأن مشاريع الهويات الوطنية ظلت مستبعدة للطائفة الشيعية⁷. وهذا يجعل من مشاريع الإصلاح

الحديثة مضمونا مع توافرها شكلا. ونتيجة لذلك، أصبحت الذاكرة التاريخية الوطنية ذاكرة منشطرة عموديا، تقوم الهويات الفرعية ببناءها بشكل مستقل عن الهوية الوطنية الضعيفة أو الغائبة¹¹.

ج) البدائل المستخرجة للهوية الوطنية المغيبة

الهوية الوطنية في البحرين ليست قوية بما يكفي، خصوصا اليوم، مع الاستدراك أن هذه الهوية وجدت دفعة قوية في أجواء "الإصلاحات" السياسية التي دُشنت قبل نحو عشر سنوات. وهو أمر طبيعي، إذ لا يمكن بناء هوية وطنية في ظل هشاشة المجال العمومي. ففرض رؤية أحادية على أعضاء المجتمع لا يصنع أوطاناً، ولا هويات وطنية، إلا أن تكون مشوهة، وهشة، تسقط في أي اختبار يواجهها. ومن المؤكد أن الفشل في صياغة الهوية الوطنية المشتركة، وعدم القدرة على بلورتها، يؤدي وظيفة أساسية للنظام، وهي صعوبة - أو تعثر - الانتقال الديمقراطي. ومن جهة أخرى، فإنه يُتيح للنظام البحث عن مخارج أخرى بديلاً عن الهوية الوطنية المشتركة، وهي:

- **المخرج الأول:** ترسيخ ما يُعرف بالهوية الخليجية المشتركة، والمبنية على الترابط الأسري والقبلي. ورغم أن البحرين كانت السبب وراء فشل قيام اتحاد خليجي سنة 1970، إلا أن تأسيس مجلس التعاون الخليجي سنة 1981، أيقظ الرغبة في تأسيس هوية خليجية مشتركة تقوم مقام الهوية الوطنية. وقد أسهمت تلك الهوية في ربط المتطلبات الديمقراطية والاجتماعية المحلية بسياقها الإقليمي الخليجي، وعبرت عن نفسها في صيغ من الهروب إلى الأمام عبر الدعوة إلى الوحدة الخليجية والتكامل الاقتصادي. ومع أن ذلك استغرق أكثر من ثلاثة عقود؛ إلا أن الجهود الفعلية لم تعط ثماراً حقيقية للمواطن البحريني، سوى بعض الامتيازات الشكلية، والتي ارتدت سلباً في الفترة الأخيرة.

بقاء عائلة آل خليفة في سدة الحكم كعائلة حاكمة تمتلك صلاحيات مطلقة⁸؛

• توافر تراكم تاريخي منتظم من المظالم الاجتماعية وشيوع منهجية الاقصاء والتشكيك في ولاء المكون الشيعي للدولة. حيث يشعر الشيعة بأنهم لا يزالون يتعرضون للظلم والاستبعاد السياسي والاجتماعي دون أن تكون هناك محاسبة أو مراجعة لمجمل السياسات والتدابير التي اتبعت في فترات تاريخية قديمة. بل إن تلك الممارسات أصبحت في الفترات المتأخرة مأطرة قانونيا ومحمية من ملامسة العدالة الانتقالية والعدالة الاجتماعية⁹؛

• الارتباط السلبي والفاعل بين التغييرات الإقليمية والتفاعلات الداخلية بحيث تؤدي وضعية الانقسام الطائفي لسرعة الاستجابة والتأثر بتغييرات الوضع الإقليمي الطائفية كما في حالة الثورة الإيرانية (1979) وحالة إنهيار سقوط النظام العراقي البعثي (2003) أو في حالة تداعيات حرب (2006) التي قادتها اسرائيل ضد لبنان. والتحدي الحقيقي هنا يتمثل في إمكانية توظيف التنوع المذهبي والعرفي في البحرين لأن يكون وكيلا لصراعات إقليمية سياسية وطائفية¹⁰؛

• غياب الإدارة الرشيدة للتنوع الطائفي وغياب المقاربات الكفيلة بتقديم حلول واقعية ومؤثرة في الانقسام الطائفي.

نتيجة لكل ذلك غابت الهوية الوطنية الجامعة، أو على الأقل لم تبنى بشكل قوي يمنع منافسة الهويات الفرعية لها، بل وحتى هيمنة الهويات الفرعية في مجال توفير الشعور بالأمن والتقدير. وهذا يعني غياب مفهوم الدولة

⁸ ينص دستور مملكة البحرين على أن نظام الحكم وراثي في عائلة آل خليفة وتحدد المواد (33 حتى 43) مجموعة الصلاحيات الواسعة للملك مقارنة مع صلاحيات المؤسسات السياسية الأخرى.

⁹ على سبيل المثال أصدر الملك في 2005 ما عرف بقانون 56 حيث يعفي فيه مسئولية ومحاسبة الأشخاص المتهمين بقتل وتعذيب المعتقلين

¹⁰ International Crisis Group, 2005, 'Bahrain's Sectarian Challenge', ICG, Brussels

¹¹ Jones, T., 2009, 'Shi'as and the Politics of Confrontation in Saudi Arabia', Combating Terrorism Center at West Point.

الاستقلال¹² بما أدى لأن تكون سياسات إدارة التنوع الطائفي سبباً رئيسياً لإثارة التوترات السياسية المستمرة من عقود. حيث قادت تلك السياسات مكونات المجتمع البحريني لمزيد من التهميش والاستبعاد والاستعداد الضمني للدخول في ما يعرف بالهويات المقاومة وهو ما جعل من الانقسام الطائفي (السنة والشيعية) حقيقة مجتمعية، وهو ما انعكس في التخوف من معارضة النظام، لأن معارضة النظام تعني الاصطفاف مع الشيعة، وتأييد أي من سياساته يعني الاصطفاف مع السنة. ولم تعد المعارضة والموالات مرتبطة بنظام سياسي فقط، وإنما امتدت إلى نظام اجتماعي واقتصادي. ويزيد من خطورة التحدي الداخلي في البحرين الدور الخارجي، وخاصة من جانب بعض القوى الإقليمية التي تصطف خلف طرفي الصراع الداخلي دعماً لمصالحها ونفوذها الإقليميين¹³.

وهذا يسهل فهم منطق التراكم التاريخي للسلطانية المُحدثة كبديل لنظام المواطنة الدستورية، إذ تحولت قيم التعاقد والحرية والمواطنة المتساوية لنوع جديد من العلاقات يقدم المحسوبية والحظوة ويعتمد على مسافة القرب من المركز كأساس للانتفاع من الثروات العامة. وبعبارة أخرى، عملت السلطة الجديدة على الترويج لأخلاقيات مضطربة تعتمد على الاستغلالية وفك الارتباط مع المجال العام وتقوية المجال الخاص كوسيلة أولية للحصول على المنافع والثروات. حيث تكون المؤسسات السياسية والإدارية هشة وضعيفة وغير فاعلة، بحيث يمكن ملاحظة أن هناك مؤسسات رسمية وأخرى غير رسمية تعمل معاً لتعزيز استقرار النظام الاستبدادي وشرعنة الفساد السياسي والفساد الإداري. وعندما تزيد الضغوط الخارجية على النخب الحاكمة بما

- **المخرج الثاني:** عسكرة الهوية المحلية على مستويين. المستوى الأول في البُعد الهيكلي للدولة من خلال تأسيس أجهزة أمنية متعددة، وفاعلة، وعبر ربط السياسات الداخلية بالإدارة الأمنية. تم ذلك مع تطبيق قانون أمن الدولة في 1975 وحتى إلغائه سنة 2001 واستبداله بقوانين مشابهة، مثل قانون مكافحة الإرهاب أو قانون التجمعات والمسيرات والسلطات الواسعة والمطلقة التي أعطيت لجهاز الأمن الوطني الذي تأسس بمرسوم ملكي في 2004. المستوى الثاني في خلق عدو خارجي، ممثلاً في البُعد الإيراني يستحضر دوماً أمام كل استحقاق سياسي أو مطالب ديمقراطية من قبل قوى المجتمع السياسي. فتتم عملية بناء الهوية البحرينية، فكرياً وسياسياً وثقافياً، من خلال الهوية المضادة لإيران، الشيعية، الصفوية، الفارسية.

(د) الممارسات الراسخة في إدارة التنوع والمجال العمومي

لا يحتوي المسار التاريخي، الذي على أساسه تشكلت الدولة الحديثة في البحرين، على شواهد كافية لتبرئة الدولة من لجوئها المبرمج إلى التحكم والسيطرة في صياغة الهوية الجماعية وتسييس الذاكرة التاريخية والاستفادة من نتائج ذلك كله في تكريس تشويه المجال العمومي. وبالمثل فإن السياسات غير المكتوبة وشبكات الزبائنية الطائفية والسياسية، أدت في النهاية لتغيب أي أثر فعلي لشعارات التسامح وقوانين المواطنة بحيث لا يمكن الحديث عن المواطنة إلا من خلال المواطنة المنقوصة.

في مسار التراكم التاريخي للممارسات، يمكن القول بأن سياسات إدارة التنوع في البحرين اعتمدت مسارين متضادين هما المسار الهيكلي المتجه نحو البنية الدستورية والقانونية والمسار الثاني المتمثل في الاستراتيجيات غير المكتوبة والقائمة على أسس الزبائنية (Clientelism) والسلطانية المحدثة (Neopatrimonialism) وهي الأطر المفهومية التي تنتظم من خلالها الدولة القائمة في مرحلة ما بعد

¹² حول هذه الأطر المفاهيمية انظر

Anne Pitcher, Mary H. Moran, Michael Johnston, Rethinking Patrimonialism and Neopatrimonialism in Africa. African Studies Review Volume 52, Number 1, April 2009 pp. 125-156. & Nicolas van de Walle, The Path from Neopatrimonialism: Democracy and Clientelism in Africa Today. Center for International Studies. 2007

¹³ محمد عبد السلام، م، س.

الهيكليات الدستورية ذات الصيغ الديمقراطية والرؤى الحداثية وهذا ما سنعالجه وفق التالي:

أ) هامشية النصوص الدستورية والقانونية

هناك مجموعة واضحة من النصوص تمنع عمليا صدور قرار أو أمر مباشر لفرض سياسة الفرز الطائفي وهي مسألة تعيها الأجهزة الحكومية ومصادر صناعة القرار في الدولة. كما أن صدور قرارات سياسية تعكس وجود منهجية للفرز الطائفي يتعارض مع شعارات المواطنة التي ترفعها القيادة العليا في الدولة. فيوجد لدى الدولة مدونة قانونية دستورية صريحة جدا في تكريس رؤية المواطنة والابتعاد عن أي سياسيات مخالفة كسياسة الفرز الطائفي. فعلى سبيل المثال تنص المادة (4) من دستور 2002 على أن "العدل أساس الحكم، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، والحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعائم للمجتمع تكفلها الدولة" كما تنص المادة (16) فقرة ب) من الدستور نفسه على أن "المواطنون سواء في تولي الوظائف العامة وفقا للشروط التي يقررها القانون" في حين أن المادة (18) تؤكد على أن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".

إلا أن الواقع العملي والممارسات السياسية والاجتماعية الفعلية من قبل الدولة تتعارض مع هذه النصوص الدستورية والقانونية. وسوف نستعرض هنا نماذجاً من تلك الممارسات بناء على معيار الوظائف العليا كمؤشر على وجود منهجية الفرز الطائفي وذلك وفق عدة مستويات.

المستوى الأول: التمثيل في الحكومة

في هذا المستوى نرى أن هناك أكثر من تسع تشكيلات حكومية تم تشكيلها منذ 1970 حتى 2010. وتوضح كشوف الأسماء والنسب الطائفية فيها أن تشكيل الحكومات التسع على مدى 38 سنة - والمسؤول عن تشكيلها رئيس الوزراء خليفة بن سلمان وأمير الدولة سابقا والملك حاليا- مبني على أسس طائفية وقبلية، وهو ما جعل مجموعة النسب تبدو متقاربة بشكل عام.

يؤدي إلى إدخال مزيد من الديمقراطية في المؤسسات السياسية الرسمية للدولة، تلجأ تلك النخب للفساد السياسي للتعويض عن خسارتها عن طريق زيادة قوة الأمر الواقع من قبل النخب والسياسية وتعزيز التحالفات القوية ضد الديمقراطية والإصلاح من خلال مكافأة أفراد شبكتها ومنحهم امتيازات لا يمكنهم الحصول عليها بالأطر القانونية

ثانياً: السياسات غير المكتوبة لتعزيز التوتر الطائفي

شاركت الجماعات الشيعية والمؤسسات الاجتماعية التابعة لها، في الاستفتاء الذي أجري سنة 1970 من قبل الأمم المتحدة، وصوتوا على عروبة البحرين، وقيام دولة مستقلة عن إيران يحكمها آل خليفة. كما شارك القطاع الشيعي الديني في انتخابات المجلس التأسيسي سنة 1973 وانتخابات المجلس الوطني سنة 1974 رغم تصاعد دعوات المقاطعة من قبل التيارات اليسارية والقوى المعارضة. رغم ذلك، فإن النظام السياسي ظل متوجساً، ويشيعُ الخوف من أي صعود شيعي. وكان النظام يلجأ بشكل دائم لزرع المخاوف داخل الطائفة السنية حيال التمدد الشيعي، وتحت ذرائع عديدة، وباستثمار ملتبس للأحداث السياسية الإقليمية.

بالطبع فإن السياسات العامة الخاصة بالطائفية كانت موجودة منذ بدايات القرن العشرين فترة تأسيس الدولة الحديثة حيث ركزتها الإدارة البريطانية في أكثر من موقف وحدث تاريخي. إلا أن أحداث الثورة الإيرانية 1979 وما تلاها سرعت في إعادة صياغة السياسات العامة في البحرين، وضمّنت البعد الطائفي بنحو قسري، احترازاً من أي نشاطٍ شيعي محتمل، يُدين بالولاء إلى إيران. وسرعان ما انعكس ذلك على تمثيل الشيعة داخل التشكيلات الحكومية، وفي الوظائف العليا. وانعكس هذا التمييز بنحو أوضح من خلال تسريح الأفراد الشيعة العاملين في قوة دفاع البحرين، وفرض القيود الصارمة على ترقية الأفراد العاملين في قطاع الشرطة من الشيعة. وحدث الأمر نفسه في قطاع الإعلام، وغيرها من الوحدات الإدارية. وطوال هذه الفترة الطويلة، ظل الشيعة يُعاملون من قبل الحكومة على أساس تبعيتهم الطائفية. وعندما نتحدث عن مواطنة مأزومة فنحن نشير هنا إلى واقع السياسات والممارسات التي ناقضت

إن خلو وزارات محددة من أي وجود شيعي وعلى فترة طويلة (ثلاثة عقود) وتزامن ذلك مع انخفاض نسبة شغل الوظائف العليا في الوزارات الأخرى لا يمكن تفسيره سوى بطريقة الفرز الطائفي المنطلق من سياسة عامة ومنهجية يقرها جهاز الحكم على أعلى المستويات، حيث أنه يشكل مركز التحكم في تولي هذه المناصب. وعادة ما يشار هنا إلى استراتيجية معاضدة تقوم على مبدأ الإحلال الطائفي لبعض المناصب الإدارية كما في وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة، حيث يمكن رصد انخفاض نسبة التمثيل الشيعي في المستويات العليا مقابل ارتفاع نسبة الطائفة السنية.

وفي أثناء تصاعد احتجاجات 14 فبراير 2011، أعيد بناء هذه القيم بشكل مفرط وموغل في تكريس تقسيم المواطنة لثلاثة أقسام تمثل العائلة الخليفية والأسرة المالكة قمة هرمها (سوبر مواطن). ثم تأتي الطائفة السنية (مواطن درجة أولى) باعتبارها تمثل شرفاء الوطن وحماة العرش الملكي والحصن الحصين لنظام الحكم. وأخيرا تأتي الطائفة الشيعية (مواطن درجة ثانية) والقوى المعارضة واعتبارهم خونة وعملاء للخارج وانقلابيين يستهدفون نظام الحكم والطائفة السنية في البحرين. وهذا ما تؤكد في حملات الاعتقال التي طالت أكثر من 7 آلاف شخص كلهم من الطائفة الشيعية وفي فصل أكثر من 3 آلاف شخص من أعمالهم في الحكومة والقطاع الخاص بتهمة المشاركة في أعمال الاحتجاجات السياسية وجمعهم من الشيعية والمعارضة.

ثالثا: إدارة التنوع الطائفي في ظل مشروع الإصلاح السياسي

في نهاية 1999 وبعد وفاة الامير السابق عيسى بن سلمان آل خليفة أعلن الامير الجديد حمد بن عيسى آل خليفة عن طرح مشروع ميثاق العمل الوطني وبدايات مشروع الإصلاح السياسي. وقد وافقت مكونات المجتمع على ميثاق العمل الوطني ومشروع الإصلاح السياسي القائم على تأسيس الشراكة السياسية والدستورية إلا أن هذا المشروع تعثر في الذكرى الأولى لبدأيته عقب إصدار الملك دستورا جديدا بشكل منفرد. وتبع ذلك زيادة حدة التجاذبات السياسية والدخول في مراهات اجتماعية وسياسية معقدة، كانت نتيجتها مقاطعة القوى السياسية

فالحصة الأكبر من أي تشكيل وزاري يجب أن تكون للعائلة الحاكمة، ومن ثم يمكن توزيع الباقي مناصفة أو ما يقرب إليها على السنة والشيعية. وبالتالي فإن التمثيل الطائفي بعد استبعاد التصنيف القبلي يجعل من كافة التشكيلات الحكومية حتى الموسعة منها مبنية على أسس طائفية تعيد بناء المنظومة الطائفية وتكرسها على مستوى التمثيل في الحكومة. تجدر الإشارة هنا إلى أن زيادة التمثيل الشيعي في بعض التشكيلات الوزارية له علاقة بحجم الضغوط السياسية النابعة من أرض الواقع ورغبة الحكومة في امتصاص طاقة الغضب ومحاولة الاستمالة لكسب مواقف أفراد الطائفة الشيعية، ولكن دون أن تصل نسبة التمثيل للحجم الذي عليه الشيعة في البحرين وبمقدار يتلائم والكفاءات المتعددة التي يحوزها الشيعة والسنة معا.

وهنا تجب الإشارة إلى ملاحظة تعتبر ذات أهمية في مستوى التحليل وهي أن نسبة التجديد في النخب الشيعية داخل الحكومة يكاد يكون منعما بحيث أن الأشخاص الذين تم تعيينهم في التشكيلات الأولى ظلوا محتفظين بها رغم صدور مراسيم تشكيل جديدة خلافا لتجديد النخب السنية التي يمكن ملاحظة نسبة التجديد فيها. يقودنا ذلك إلى تفسير جمود تجديد النخب الشيعية في هذا المستوى إلى تحديد نمط العلاقة الرابطة بين هذه النخب وبين رئيس الوزراء وهي علاقة تجارية بالأساس وتعتمد على ما يمكن تسميته بقانون الخطوة أو العزوة والولاء للشخص. وبتعبير اجتماعي، فإن المكانة الاجتماعية التي يحصل عليها الأفراد تتبع درجة الولاء الشخصي وليس الطائفة أو الكفاءة أو معايير أخرى.

المستوى الثاني: التمثيل في الوظائف العليا

يمثل هذا المستوى الجانب التنفيذي لسياسة الفرز الطائفي. وترجع أهمية دراسة هذا المستوى إلى أن قرارات التعيين في الدرجات العليا مثل الوكلاء العامين ومدراء الإدارات تحتاج إلى قرارات تصدر عن مجلس الوزراء وإلى صدور مراسيم ملكية، وهو ما يؤكد نمط السياسات العامة في شغل الوظائف العليا والمعايير التي تندرج تحتها ومدى تحقيق التطبيق الفعلي للنصوص الدستورية والقانونية.

الشيعية في الإدارات والوزارات الأخرى. وقد خلصت تقارير حقوقية إلى أن هناك تمييزاً طائفيًا ممنهجاً في تعيين الوكلاء ورؤساء الإدارات العليا، وفي المستويات العليا في مؤسسات وإدارة الدولة. ويتضح من مجموعة تقارير خاصة بشأن أوضاع التمييز في هذا المستوى أن هناك مؤشرات جديّة إلى وجود قانون غير مكتوب لفرض التمييز الطائفي، بتعبير مركز البحرين لحقوق الإنسان وتقارير مجموعة الأزمات، التي أصدرت عدداً من التقارير في هذا الشأن، منها تقرير في مايو 2005، وآخر في مطلع 2010¹⁴. ويشير تقرير مركز البحرين لحقوق الإنسان إلى أن نسبة الوظائف العليا التي يشغلها أفراد ينتمون للطائفة الشيعية تُشكل حوالي 18% فقط من مجموع الوظائف في المؤسسات الحكومية التي غطاها التقرير. وهناك تسعة مسميات وظيفية عليا لا يشغلها الشيعة.

لقد ازدادت سياسة تهيمش وعزل أبناء الطائفة الشيعية، منذ بداية مشروع الإصلاح السياسي في 2001 وازدادت إمعاناً بعد أحداث 14 فبراير 2011 المتزامنة مع أحداث الربيع العربي. وقد أنشئت صحف ومواقع إلكترونية - بالتحالف مع بعض الجماعات التكفيرية - تحض على كراهية أبناء الشيعة وتغذي دعوات التحريض ضدهم. وأصبحت صحيفة الوطن المحسوبة على ديوان الملك على رأس هذا التوجه الطائفي.

إدارة التنوع وانعكاسات الربيع العربي

شهدت البحرين منذ 14 فبراير 2011 وحتى الآن أحداث الربيع العربي القائم على ترسيخ أصول المجال العمومي واحترام الحقوق السياسية والحريات العامة ذات المرجعية الدولية وتجاوز الأطر التقليدية والآليات المتبعة في قضايا التنوع والمواطنة. وبعيدا عن تتبع سير الأحداث وتشخيص معالمها، فقد تعرضت حركة 14 فبراير بعد حوالي شهر من انطلاقها لموجة استئصال هي الأولى من نوعها في تاريخ البحرين السياسي

المعارضة لانتخابات 2002 وأعلانها عن رفضها المطلق للدستور الجديد. بالطبع لقد اتخذت الدولة بعض الخطوات على طريق الإصلاحات السياسية، ولكن أغلبها اتخذت من قبل النخبة السياسية الحاكمة بغرض تجاوز بعض أزماتها الداخلية. ونتيجة لذلك استمر تعثر مشروع الإصلاح منتجا مجموعة قوانين مقيدة للحريات ومعارضة مع القيم الدستورية وقيم ميثاق العمل الوطني مثل قانون التجمعات وقانون الجمعيات السياسية وقانون مكافحة الإرهاب. وفي المقابل لم يجر أي تغيير على نمط السياسات الاجتماعية والسياسية السائدة من قبل بل تم تعزيزها من خلال الآليات المعمول بها كالزبائنية والطائفية.

ويمكن هنا الإشارة إلى أهم أداة قانونية ديمقراطية وكيف يمكن أن تتحول لأداة تكرر القيم التقليدية. فقد أسهم مرسوم قانون الدوائر الانتخابية إسهاماً كبيراً في تكريس البعد الطائفي لتركيب مجلس النواب في كل الفصليين التشريعيين إذ أصبح من السهل تصنيف مجلس النواب على أسس طائفية بدلا من الأسس السياسية. وتتهم المعارضة الحكومة بأنها قد رسمت حدود الدوائر الانتخابية بطريقة تضمن تهيمش قوى المعارضة وتحويل الطائفة الشيعية من أكثرية عديدية إلى أقلية سياسية. وبالفعل فقد أتت نتائج انتخابات 2002 و2006 ومثلها انتخابات 2010 لتؤكد ذلك، إذ ضمنت الحكومة أغلبية مؤيدة لها في مجلس النواب.

وبالتالي فإن إخفاقات مشروع الإصلاح في تخطي المواطنة المأزومة كان واضحا، فبعد أكثر من عشر سنوات على ميثاق العمل الوطني، تعزز التمييز الطائفي بصورة أكبر، وعلى مستويات أكثر، حيث بات الحديث عن سياسات التطهير الطائفي أمراً شائعاً. والمقصود من التطهير الطائفي هو استبدال المناصب الإدارية التي يشغلها أفراد من الشيعة بأخرين من السنة، ينتمون إلى جهات موالية، أو محسوبين على تيار سياسي مقرب من الديوان الملكي. وهو أمر يمكن تمييزه بوضوح عند تحليل الأوامر الملكية وقرارات مجلس الوزراء الخاصة بالتعيينات الإدارية الصادرة في الفترة (2000-2013) حيث تبين عملية الفرز استبعاد أفراد الطائفة الشيعية من أغلب المناصب الإدارية واقتصار التعيينات في وزارات محددة مثل المالية والاقتصاد الوطني والكهرباء والقضاء الشرعي في حين يندر وجود تعيينات لأفراد من الطائفة

14 منظمة الازمات الدولية: التحدي الطائفي في البحرين، مايو 2005

يقارب من 100 مؤسسة شيعية خاصة (الحسينيات والمآتم).¹⁵

وفي الواقع فقد أدت الممارسات الممنهجة في مواجهة مطالب حركة 14 فبراير إلى ترسيخ آليات السلطوية المحدثة كالزبائنية والطائفية واعتبار هذه الممارسات من صلب العمل الوطني وبناء الهوية الوطنية المنفردة.

الخاتمة

هدفت هذه الورقة لدراسة تجربة إدارة التنوع الطائفي في البحرين، وترى الورقة أن سياسيات إدارة التنوع في البحرين اعتمدت مسارين متضادين هما المسار الهيكلي المتجه نحو البنية الدستورية والقانونية والمسار الثاني الاستراتيجيات غير المكتوبة والقائمة على أسس الزبائنية (Clientelism) والسلطانية المحدثة (Neopatrimonialism) وهي الأطر المفهومية التي تنتظم من خلالها الدولة القائمة في مرحلة ما بعد الاستقلال بما أدى لأن تكون سياسات إدارة التنوع الطائفي سببا رئيسا لإثارة التوترت السياسية المستمرة من عقود، حيث قادت تلك السياسات مكونات المجتمع البحريني لمزيد من التهميش والاستبعاد والاستعداد الضمني للدخول في ما يعرف بالهويات المقاومة وهو ما جعل من الانقسام الطائفي (السنة والشيعية) حقيقة مجتمعية، وهو ما انعكس في التخوف من معارضة النظام، لأن معارضة النظام تعني الاصطفاف مع الشيعة، وتأييد أي من سياساته يعني الاصطفاف مع السنة.

ولم تعد المعارضة للموالة مرتبطة بنظام سياسي فقط، وإنما امتدت إلى نظام اجتماعي واقتصادي. ويزيد من خطورة التحدي الداخلي في البحرين الدور الخارجي، وخاصة من جانب بعض القوي الإقليمية التي تصطف

والاجتماعي. وعكست تلك الموجة المخزون الهائل الذي يمكن للمواطنة المازومة أن تفعله في مواجهة استحقاقات المواطنة الكاملة.

وفي الحقيقة أن الممارسات التي تم انتهاجها لمواجهة حركة 14 فبراير لم تقض فقط إلى انتهاك حقوق الانسان، ولكن، وبالأساس، إلى انتهاك الحقوق الفردية للجميع وإلى تفتيت البقايا الباقية من الهوية الوطنية. وعبر رفع شعارات المواطنين الشرفاء مقابل العملاء والخونة والانقلابيين وأتباع المد الصفوي، تشكلت أيولوجيا قامعة ومنتمرة لحدود الفحش والتطهير الطائفي العلني بالأدوات الرسمية والقانونية. فقد تم توظيف هذا الأيديولوجيا في رسم حدود الجماعة الوطنية في علاقتها بالنظام (الولاء وإشهار المبايعه للأسرة المالكة) وفي علاقتها مع المكونات المتنوعة للمجتمع البحريني وخلق تمايز واضح في الهويات الفرعية. إن آلية تجسيد هذه الفكرة عمليا لم يتحقق بقوة دفع شعبية أو بمشاركة المواطنين أو الأقليات، وإنما من خلال استبعاد قوة الدفع هذه، واحتكار الفكرة من قبل مجموعات قادت الدولة لدولة ذات طبيعة عسكرية تحكم من خلال حاكم عسكري تحت غطاء قانون السلامة الوطنية. وهكذا فقد كان السبيل آنذاك للجمع بين التوجهات السياسية والاجتماعية، هو تنصيب الدولة المُعسكرة بوصفها الراعي والموجه والمتحكم في إدارة المجتمع.

ورسمت التقارير الحقوقية الصادرة عن جميع المنظمات والمؤسسات الحقوقية خلال الفترة من (2011-2013) صورة قائمة لطبيعة الممارسات التطهيرية التي ترسخت منذ مارس 2011 حيث تم فصل أكثر من 3 آلاف موظف وعامل شيعي من اصل ما يقارب 28 ألف عامل وموظف بحريني كما طالت الاعتقالات أكثر من خمسة آلاف شيعي أيضا لمشاركتهم في احداث 14 فبراير 2011 ولتحقيق مزيد من الاستهداف تم توظيف المئات من الموالين مكان الشيعة المفصولين. في حين قامت جرافات البلدية بأمر من وزارة العدل بهدم أكثر من 30 مسجدا شيعيا بحجة البناء غير القانوني واستهداف ما

¹⁵ انظر في هذا الصدد تقارير منظمة هيومن رايتس وتشن عن البحرين وتقارير منظمة العفو الدولية (<http://amnesty.org/ar/annual-report/2012>) ولمزيد من التفاصيل الرسمية انظر تقرير لجنة تقصى الحقائق المستقلة (تقرير لجنة بسوني) على الرابط الالكتروني (<http://www.bici.org.bh/indexd6cc.html?lang=ar>)

في معرض تفسير هيمنة المواطنة المأزومة وتراجع المواطنة الدستورية، بالإمكان أن نجد هناك مجموعة من العوامل الكامنة والعوامل الظاهرة، بما يخلق فجوة بين البنية الاجتماعية ومنطوق الخطاب لدى المنادين بالمواطنة في جميع صيغها. على قائمة تلك الأسباب غياب التأصيل الفكري المتماسك لمفهوم المواطنة وبالأخص المواطنة الدستورية. وكذلك عدم قدرة أصحاب خطاب المواطنة الدستورية على إقناع الفئات المتصالحة مع رؤية المشيخة في المواطنة، ويعزز هذا الانقسام المذهبي وإمكانية تحويل أي اختلاف سياسي لخلاف طائفي يستهدف المواطنة قبل استهداف مواقع الطوائف.

خلف طرفي الصراع الداخلي دعماً لمصالحها ونفوذها الإقليميين¹⁶. وقد خلصت الورقة إلى أن هيمنة المواطنة المأزومة وتراجع المواطنة الدستورية لغياب الاجماع الوطني حول مرتكزات المواطنة الدستورية، وعدم قدرة النظام السياسي القائم على تطوير المجال العمومي للدولة بما يسمح لأن تكون جميع الفئات والشرائح ممثلة فيه بشكل عادل يضمن حريتها وعدم استغلالها أو وقوعها ضحية للممارسات التقليدية مثل الزبائنية والتبعية تسبب كل ذلك في شيوع حالة التوتر السياسي في البحرين وعدم القدرة على مواجهة استحقاقات الصراع السياسي القائم.

وكما خلصت الورقة إلى أن هناك وجهتي نظر تتنازع حولها فكرة المواطنة الدستورية. الأولى هي المشيخية وما تولد عنها من سلطانية محدثة وسلطوية تنافسية. والثانية هي المواطنة الدستورية والديمقراطية المتكاملة الجامعة بين الأدوات الإجرائية وبين جودة الممارسة الديمقراطية. ففي الوقت الذي تركز فيه وجهة النظر الأولى على تطوير رؤية لحقوق وواجبات المواطنة عبر الارتباط بالسلطة القائمة وبارث الدولة القديم، تقف وجهة النظر المضادة لها وهي أن الدولة الحديثة لا تزال غير مكتملة وهي مهمة غير منجزة نظراً لتعثر بناء المواطنة فيها وعجز النظام السياسي ومنظومته المعرفية عن التطور والانتقال إلى الديمقراطية. وترى وجهة النظر هذه أن المخرج من حالة التأزم القائمة منذ عقود يكون عبر رؤية الحقوق والواجبات من خلال عقد اجتماعي واضح وصريح في تكريس المواطنة الدستورية.

¹⁶ محمد عبد السلام، م، س.